وثيقة الاجندة الوطنية قيد الانجاز و«التابو» الوحيد حتى الان قواعد لعبة الانتخاب:

الاردن: شهوة الاسلاميين للسلطة تحول دون حسم ملف قانون الانتخاب وعاصفة حماس ساهمت في تعطيل مسارات الاصلاح السياسي داخليا

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

بعد اقل من عشرة ايام تقريبا تنتهي المهلة التي حددها رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت لانجاز كل التقارير التي تتعلق اجرائيا بتنفيذ توصيات لجنة الاجندة الملكية ذائعة الصيت، لكن الحكومة والرئيس لم يضعا حتى الان سقفا مماثلا لتحديد الزمن الذي ينبغي حسم ملف قانون الانتخاب قبل حلوله.

وقانون الانتخاب في الاردن اصبح القصة التي تحكى في كل الاروقة والكواليس والاجتماعات بدون ملامح واضحة او هوية محددة فحكومة البخيت احتفظت لنفسها بجزئية البحث في مسار الاصلاح السياسي والانتخابي ضمن وثيقة الاجندة الوطنية على اساس ان وزارة التنمية السياسية ستقود حوارا وطنيا في الاطار المشار اليه.

لكن هذا الحوار الوطني لم يبدأ في الواقع بعد والاهم لا توجد مؤشرات حقيقية تفيد بان الحكومة تقترب من حسم استحقاق قانون الانتخاب الذي يعتبر اهم قانون وتشريع في مجمل عملية الاصلاح السياسي مما يكرس القناعة بان كل الاحتمالات واردة او لازالت كذلك في ما يتعلق بالمشهد الانتخابي بما في ذلك بقاء وطول عمر قانون الصوت الواحد الذي ترفضه المعارضة بكافة اطيافها الحزبية.

ورغم ان المحاور الستة الاساسية في وثيقة الاجندة الوطنية ستنتهي قريبا عبر وصفات وخوارط الطريق تدل المؤسسات على كيفية تنفيذ التوصيات الا ان المحور المتعلق بالمسار الانتخابي لازال عالقا حيث لم تقل الحكومة شيئا حتى الان في هذا الاطار وحيث لم تتضح بعد اي تفاصيل بعنوان نوايا الدولة في ما يخص اخطر القوانين واكثرها اهمية وحساسية.

وكانت اللجنة الملكية التي صاغت وثيقة الاجندة قد فشلت هي الاخرى في اقتراح قانون جديد للانتخاب وعلقت الموضوع محددة مجموعة من المبادىء التي ينبغي ان يطبقها او يعكسها قانون الانتخاب الجديد وحيثما وردت عبارة قانون الانتخاب طوال السنين السبعة الماضية ترافقت معها في الخطاب الرسمي عبارة عصري وحديث لكن احدا في طول البلاد وعرضها لم يرصد حتى اليوم اي فكرة حكومية جديدة حول تصورات العصرية والحداثة في قانون الانتخاب المقبل.

وكما تواطأت لجنة الاجندة على ترك هذا الموضوع للمرجعيات على حد تعبير رموزها لم تقل الحكومة بعد كلمتها رغم ان المرجعيات لا تستطيع التدخل بقضايا خلافية وتترك المؤسسات جميعها لكي تتحاور فيما بينها بحرية ومسؤولية لانجاز قانون انتخاب عصري وحديث فعلا.

والانطباع السائد في عمان الان يشير الى ان فوز حركة حماس في انتخابات التشريع الفلسطيني مؤخرا ساهم في تطورين مهمين في الاردن اولا تأخير الاصلاح السياسي وحصريا الجزء الانتخابي منه، وثانيا تصليب الجبهة الداخلية التي تحذر من نفوذ التيار الاسلامي وتعتبر قانون الصوت الواحد الحالي هو الوصفة الافضل لتحجيم الاسلاميين وضبط انفعالاتهم وشهوتهم للسلطة خصوصا بعدما احتفلت بعض قياداتهم بفوز حركة حماس التاريخي.

ومن الواضح ان ما حصل في فلسطين اصبح دليلا على نفوذ العامل الاقليمي في معادلة السياسة والمستقبل والاصلاح في الاردن ومؤخرا ظهرت بعض التعبيرات الصحفية والاعلامية التي تتحدث عن تأجيل الاستحقاق الانتخابي او استحقاق تغيير قانون الانتخاب الى فترة عامين لاحقين وهو امر لم تؤكده السلطة حتى الان ويتحدث عنه جميع المراقبين باعتباره خيارا اضطراريا قد تلجأ له سلطة القرار تجنبا للغرق في سيناريوهات التيار الاسلامي.

وكان رموز الاجندة الوطنية قد انتقدوا الحكومة الحالية لانها لم تتقدم اي خطوة باتجاه تطبيق توصيات وثيقة الاجندة وخصوصا في المسار الانتخابي والاصلاحي السياسي، معتبرين ان المخاوف من نفوذ الاسلاميين وبالرغم من وجودها ينبغي ان لا تعطل مسارات الاصلاح على حد تعبير رئيس لجنة الاجندة الدكتور مروان المعشر الذي الح في محاضرات عامة الى ان توترات الاقليم بما في ذلك فوز حماس والازمة الناشئة عناصر دخلت على عملية صناعة الاصلاح في كل منطقة الشرق الاوسط وليس في الاردن فقط.

ويرى بعض رموز الاصلاح الداعين لكسر التابوهات وتغيير قواعده اللعبة الانتخابية ان تأجيل مسار التنمية السياسية الواردة في وثيقة الاجندة يخدم الاسلاميين دون غيرهم في نهاية المطاف فقواعد الشارع ستنتخبهم بالضرورة وفي كل الاحوال وبصرف النظر عن قانون الانتخاب وبنوده ما لم تؤسس عملية الاصلاح والتغيير نفسها لوجود قوة حزبية شعبية بديلة تنافس حضور ونفوذ التيار الاسلامي.

وهؤلاء الاصلاحيون يعتقدون ان الاسلاميين سيفوزون في النهاية وقد يتقدمون بنفوذهم ومواقعهم اذا ما بقيت مسارات الاصلاح الانتخابي معطلة، فهم المستفيد من حالة التعطيل لانهم القوة المنظمة الوحيدة حزبيا في الساحة والمسموح لها بالعمل شرعيا في البلاد منذ نصف قرن، اما تفعيل الاصلاح والتنمية السياسية والسماح للقوى الحزبية بالانطلاق والحركة فهو وحده برأي الاصلاحيين الخيار العملي الوحيد الذي يسمح بالحد من نفوذ الاسلاميين عبر دعم وجود قوى اخرى تنافسهم في الشارع الانتخابي.

وتكتيك رموز الاصلاح من وراء هذا المنطق واضح فهم يقولون ضمنيا بان الوصفة الامثل لتقليص نفوذ الاسلاميين مستقبلا تتمثل في تغيير قواعد الانتخاب والسماح للاحزاب الاخرى بالعمل وفق اسس حديثة وعادلة لكن هذا المنطق برأي القائمين حاليا على بعض مؤسسات القرار وبرأي رموز التيار المحافظ في البلاد ينطوي على مجازفة حقيقية خصوصا في ظل استخدام الادارة الامريكية لشبح الاسلاميين المعتدل في اكثر من بلد وعلى اكثر من جبهة مثل مصر حيث ان بعض العواصم العربية وعمان بينها لازالت تسمع نظرية امريكية تتحدث عن ضرب الارهاب والتطرف الاسلامي عبر التحالف مع الجماعات الاسلامية المعتدلة وليس مع الانظمة.. وهذا بحد ذاته يشكل حلقة ضغط اخرى تمنع التجربة الديمقراطية الاردنية من الاسراع قدما نحو انجاز وحسم اخطر واهم الملفات وهو قانون الانتخاب.

يتهمون القانون القديم بمصادرة حقوق الانسان

اعلاميون وقانونيون اردنيون يبحثون قانونا جديدا لنقابة الصحافيين

عمان ـ «القدس العربي»:

ناقش اعلاميون وقانونيون اردنيون مقترحات لتعديل قانون نقابة الصحافيين الاردنيين لوضع مشروع بديل يسهم في تعزيز حرية الاعلام في الاردن.

وعقدت لجنة تضم اعلاميين وقانونيين مساء الاحد الماضي اجتماعا في مركز حماية وحرية الصحافيين في اطار نشاطات منتدى الاعلام البرلماني التابع للمركز.

واوضح نضال منصور رئيس المركز ان قانون نقابة الصحافيين هو واحد من حزمة القوانين الناظمة للعمل الاعلامي والتي يعتقد المركز وان هناك حاجة ملحة لادخال تعديلات عليها لتحسين البيئة التشريعية الخاصة للاعلام لرفع حريته.

واكد ان احد اهداف منتدى الاعلام البرلماني هو تشكيل لجان متخصصة تضم البرلمانيين والاعلاميين والقانونيين مهمتها اعداد مسودات قوانين بديلة للتشريعات الاعلامية القائمة او وضع مقترحات لتعديلها وتقديم مشاريع قوانين يعتقد بأهميتها في تعزيز الحريات الصحافية.

واشار منصور الى ان تقرير حالة الحريات الاعلامية قبل شهر اظهر بوضوح ان الاعلاميين في الاردن يرون بان التشريعات الناظمة للاعلام ومن بينها قانون نقابة الصحافيين تضع قيودا على الحريات الاعلامية في الاردن مما يؤكد اهمية العمل على تعديل او تغيير هذه التشريعات.

وبين المحامي محمد الصبيحي ان الصياغة القانونية لقانون النقابة النافذ والذي وضع عام 1998 حشو لغوي وركاكة، اضافة الى مخالفته للاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي ينص على طوعية الانتساب للنقابات والجمعيات المهنية في حين ان القانون الحالي للنقابة يلزم من يريد ممارسة العمل الصحافي بعضوية النقابة.

وقال الزميل حلمي الاسمر منتقدا المسودة انها في بعض جوانبها ضد الصحفي ولا تخدمه منها معيار التفرغ للمهنة الذي اعتبره غير فعال لانه لا يوجد معيار محدد في مهنة الصحافة للتفرغ او عدم التفرغ.

ويذكر ان هذه اللجنة هي الرابعة التي يشكلها مركز حماية وحرية الصحافيين في الاردن حيث كان قد شكل ثلاث لجان مماثلة تحت مظلة منتدى الاعلام البرلماني.

واوضح الزميل منصور رئيس المركز ان المنتدى سيقوم بتشكيل لجان اخرى لوضع تصورات لتعديل قانوني العقوبات ومحكمة امن الدولة.

محكمة الجنايات تبرىء نواب القروض بعد عشر سنوات.. طلعت السادات يطالب بإقامة الحد على احمد عز.. وهيكل يشيد بتجربة «المصري اليوم»

معارك بين الصحف على خلفيات سياسية.. ومهاجمة الفتاوى اليومية.. وتوقع ان تفرض امريكا جمال على المصريين.. ومقارنة للفن بين الماضي والحاضر

القاهرة ـ القدس العربي ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الخميس عن اجتماع مجلس الوزراء وموافقته على اعطاء تسهيلات للاستثمار العقاري، وإحالة مشروع قانون السلطة القضائية الى اللجنة الوزارية التشريعية لاستكمال مواده تمهيدا لعرضه على المجلس في اجتماعه المقبل قبل احالته لمجلسي الشعب والشورى، وتقدم رئيس نادي القضاة المستشار زكريا عبد العزيز ببلاغ للنائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ضد المستشار محمد مجدي مرجان اتهمه فيه بسب وقذف نادي القضاة، والقضاة والمستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي في مقالين بصحيفتي «الاخبار» و«روز اليوسف»، وتضمن البلاغ رئيس التحرير، كما ارسل عبد العزيز بلاغا للمجلس الأعلى للقضاء لتحيله الى اللجنة المختصة لرفع الحصانة عن المستشار مرجان لتحريك الدعوى الجنائية ضده، واصدار محكمة الجنايات بالقاهرة حكمها في قضية تهريب الاثار بالحكم بالسجن ثلاثة عشر عاما على طارق السويسي، وبدء امتحانات الثانوية العامة يوم السبت ـ غدا ـ ومباريات كأس العالم، والاستعدادات لرحلات العمرة، وارسال مديرية أمن القاهرة ضباطا لمنازل ذوي الاحتياجات الخاصة لاستخراج الرخص لهم، والاستعدادات في مدينة بني سويف لتوصيل الغاز الطبيعي الى ثلاثين ألف وحدة سكنية. والى بضاعتنا نعرض شيئا منها لعل وعسى تلقى القبول وان كنت أشك في ذلك.

معارك وردود

ونبدأ بالمعارك والردود وأولها لكاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب الذي قال يوم الثلاثاء في بابه اليومي بـ«الاخبار» ـ نص كلمة ـ

«ليس أدل على الفشل الذريع للخطاب الديني من الانتشار الواسع والمكثف للبرامج الدينية في الاذاعة والتليفزيون بالاضافة الى طوفان الفتاوى يوميا في الفارغة والمليانة، ثم الصفحات الدينية في الصحف، وبرغم هذا الكم الهائل من الجرعات الدينية اليومية فان اخلاقنا في تدهور مستمر».

وثاني المعارك من نصيب زميلنا روبير الفارس الذي قال في تعليق له بباب البريد بجريدة «وطني» مهاجما الدكتور زغلول النجار:

«زمان عندما اعتقل الانكليز سعد زغلول كان المصريون يغنون في الشوارع «يابلح زغلولي» والآن كره المصريون البلح بسبب «زغلول» آخر ليس بطلا ولا مناضلا بل مدعو يا ليته يكتفي بان يعمل «نجارا»، زمان كان هناك مفكر مصري يستطيع ان ينشر كتابا بعنوان «لماذا أنا ملحد؟» ويرد عليه مفكر اخر بكتاب «لماذا أنا مؤمن؟» والان هناك عشرات الكتاب المهاجرين الى كل بلاد الدنيا لمجرد انهم حاولوا ان يستخدموا أبسط حقوقهم كبشر، زمان كانت شرطة الآداب هي المسؤولة عن اعطاء تصاريح السفر للفنانين ومراعاة شؤونهم، والان وبعد موجة «هيفاء» و«روبي» و«نانسي» نطالب شرطة الآداب بالعودة لمراعاة شؤونهم مرة اخرى».

ومن الزغاليل الى المراجين، جمع مرجان، حيث انقض كالصقر، زميلنا حمدي رزق، نائب رئيس تحرير مجلة «المصور» يوم الثلاثاء من عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ فصل الخطاب ـ على المستشار محمد مجدي مرجان بعد ان انتظره حتى فرغ من مقاله بجريدة «الاخبار» يوم الاثنين الذي هاجم فيه باسلوب غير مقبول نادي القضاة بقوله:

«وبقلب ميت وصف زملاءه الغاضبين بأنهم عصاة، وسوقة وجهلاء ومجرمون وبجاحة غير مسبوقة يصف نادي القضاة بالوكر ويصم اجتماعات مجلس ادارة النادي بالريبة، ويختصر نضالهم المشروع نحو استقلال السلطة القضائية بالانحراف.

لغو مريب ومشين كتبه بماء النار الدكتور محمد مجدي مرجان في واحدة من سلسلة مقالاته المتدنية بلاغة ولفظا وموقفا في «الأخبار» امس اعرف ان مرجان كان مستشارا وجلس على المنصة العالية، وقضى بين الناس بالعدل، ومفروض انه يملك ضمير قاض، وهو ضمير لا يعرف الموالسة ولا المخاتلة، ولا النوم مع السلطة في الغرف المظلمة وأعرف ان لديه محاولات مبتدئة في الكتابة، وخبرة كاتب ورئيس كتاب آسيا وأفريقيا، لم يكتب بعد وربما لن يكتب بعد ما كتب لأن ما كتبه يخرجه من زمرة الكتاب ويقذف به الى درك لم يسبقه اليه أحد من الموالسين، المبدعين في اشانة سمعة المخالفين وإن كانوا مستشارين.

هذا المرجان الذي لا يملك من حروف اسمه سوى ظاهرها اما جوهرها فليس له منه نصيب لا يجب السكوت على عبثه بالشرف الوطني وتصنيفاته للصحف بالمشبوهة وللقنوات القضائية بالمعادية ولكفاية وغيرها من الجماعات الاصلاحية بالشاردة، والتلويح بخبر الاجتماعات السرية مع أعداء النظام، والتلسين باللقاءات مع منظمات «شبه صهيونية» لا أعرف لماذا شبه صهيونية يامرجان أفندي؟ ما هذه الدقة يامن تتخفى من المستشارية وخلعت الوشاح، قلها ولا تخف، تقصد صهيونية، طيب زودها حبتين، طبعا ضمير القاضي لديكم يأبى، لديكم شبه منه، بالقياس أقول الكتابة نوعان نوع يكتبه الخاصة وأبناء الأصول وأصحاب الدين والخلق، ومقالات يكتبها السوقة والجهلاء والمجرمون وللضالين آمين».

ونظل مع القضاة فقد اصدرت محكمة الجنايات بالقاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وعضوية المستشارين محسن داود ورفعت عامر حكمها في قضية نواب القروض التي بدأت منذ عشر سنوات ـ وجاء الحكم مليئا بالهجوم على العديد من الاجهزة، قالت المحكمة:

«ومن خلال معايشة المحكمة لأوراق هذه الدعوة وما حوته من آلاف الأوراق والمستندات وما نتج عنها من اثار يعلمها الجميع على الاقتصاد القومي وأعمال البنوك محل الدعوى التي تناولتها التحقيقات وهتك استارها واستباحة أوراقها ومستنداتها وفضح عملائها وتعريض أموالها للخطر، بالاضافة لتوقف استثماراتها وتأجيل الحصول على مستحقاتها لدى الغير، وثبت ان كل هذا كان مبعثه تصفية الحسابات بين بعض العاملين في قطاعات الاستثمار العقاري أو العاملين في البنوك فيما بينهم، حيث سربوا معلومات الى اجهزة الرقابة الادارية لتحقيق أغراضهم والتي تلقفتها دون تمحيص وسارعت بابلاغ النيابة بمضمونها بالجملة، حتى انها تناولت بعض المتهمين الذين انقطعت صلتهم بالبنوك قبل عام من تحريات الرقابة الادارية مما استدعى تشكيل لجان للفحص والتحقيق وسماع عشرات الشهود في التحقيقات التي تمت بالنيابة وامام المحكمة، ومناقشة وتقييم اعمال البنوك وهي بنوك خاصة تسعى في ظل المنافسة الشرسة بين البنوك الى اجتذاب العملاء من ذوي الملاءة المالية والنشاط الاستثماري المضمون للتعامل معها وتقديم الخدمات العاجلة والتغاضي عن بعض الاجراءات التنظيمية والقواعد المصرفية المقننة، وتم ذلك بموافقة السلطات العليا في هذه البنوك، وتشجيعها بما كان له من اثر في بنك الدقهلية التجاري ـ المصري المتحد حاليا ـ والذي تحول من بنك خاسر في الفترة التي سبقت دخول المتهمين الماثلين كعملاء له الى بنك يحقق كسبا ماليا، مما كان من شأنه ان يتم بيعه بكسب تجاوز 50 % من قيمة أسهمه برغم التحقيق في هذه الدعوى والتشهير في الصحف وأجهزة الاعلام المختلفة بهم من هذا المنطلق، ووضعا للأمور في نصابها الصحيح فان للمحكمة كلمة اخيرة ألا وهي مناشدة جميع اجهزة الرقابة في هذا الوطن سواء شرطية او مدنية أو إدارية ان يتقوا الله في الوطن والمواطنين وأن ينشدوا البناء والتعمير ويتجنبوا الهدم والتدمير، وألا يكون مسعاهم ومبتغاهم مجرد اثبات الوجود وفرض السيطرة على المجتمع وترويع العاملين والمواطنين اشباعا لشهوة السلطة والتسلط، بغض النظر عما يصيب الوطن والمواطنين، من اضرار لا يمكن تلافي اثارها على الاقتصاد.

ونناشدهم ان تكون المواءمة والملاءمة احدى الوسائل المستخدمة في تحقيق الأمن والامان والاستقرار في المجتمع، ان القضاء المصري لم يكن ولن يكون أبدا بإذن الله وسيلة من وسائل ترويع المواطنين وإرهابهم واجبارهم على الالتزام بما ليس عليهم قانونا وفقا للقواعد القانونية السليمة، لأن في مصر قضاء وقضاة يعرفون الله والوطن والقانون».

معارك الصحافيين

الى المعارك الخاصة بالصحافيين وإحالة ثلاثة من زملائنا لمحكمة الجنايات وهو الامر الذي اغضب الدكتور نصار عبدالله الاستاذ بجامعة سوهاج فقال معبرا عن غضبه في بابه ـ توكلنا على الله ـ بجريدة «الفجر» الاسبوعية المستقلة:

«والنتيجة العملية لمعاقبة الصحافيين أو حتى تقديمهم الى المحاكمة هي زيادة اقتناع الناس «ربما ظلما» بأن هؤلاء القضاة مزورون، ثم انني لا أدري ما هو وجه العجلة في تقديم صحافيي «صوت الأمة» الى المحاكمة بينما الطعون الانتخابية المتعلقة بالدوائر التي اشرف عليها أولئك السادة القضاة مازالت منظورة امام محكمة النقض وحين تقول المحكمة كلمتها وقد أوشكت بالفعل على ان تقولها فسوف يكون من حق السيد النائب العام «إذا جاءت الكلمة لصالح المطعون ضدهم» ان يحيل كل من تعرض لهؤلاء السادة القضاة بما يخدش نزاهتهم أو يمس أمانتهم، سوف يكون من حقه ان يحيلهم الى المحاكمة سواء كان الخادشون من الصحافيين ام من زملائهم من القضاة أنفسهم!! اما إذا جاءت كلمة محكمة النقض لصالح الطاعنين، فلا أحد ايضا فوق القانون، وينبغي ان يحال المخطئون المزورون ـ ولو كانوا من القضاة، الى محكمة الجنايات، وهذا هو ما تعلمناه من أجيال شامخة من قضاء مصر الشامخ، وهذا هو ما يجعل لهم في نفوسنا ما لهم بالفعل من المهابة والاجلال والتقدير».

وثاني المعارك في تقرير اليوم ستكون من نصيب زميلنا محمد الشبة رئيس التحرير التنفيذي لـ«نهضة مصر»، اليومية المستقلة، وكان غاضبا أشد الغضب في بابه اليومي ـ شوية حرية ـ يوم الثلاثاء من صحيفة «روزاليوسف» دون ان يذكر اسمها، لأنها نسبت لنفسها الفضل في غلق مقر المعهد الجمهوري الأمريكي في مصر، قال:

«نوع من المعارك المهنية نترفع عن الخوض فيها، سرقة نجاح الآخرين! سرطان يصيب الصحافة بعدما اصاب مجالات اخرى، وكانت «نهضة مصر» احدى ضحاياه اكثر من مرة، ومع ذلك كنا نفضل الصمت حتى لا ننشر غسيلنا امام القراء، صحف قومية تكذب على قرائها وعلى نفسها عندما تنسب لنفسها الفضل فيما نجح فيه الآخرون، سلوك غير مهني ومخجل، كانت حملة «نهضة مصر» ضد نشاط المعهدين الديمقراطي والجمهوري الأمريكيين مثالا صارخا له، فبعد اكثر من عدد تابعنا فيه ونشرنا تحركات المعهدين واللقاءات السرية لمسؤولين بهما مع شخصيات حزبية وحقوقية مصرية بدون اذن الخارجية المصرية صدر بيان رسمي من الوزارة على لسان متحدث باسم الخارجية المصرية يرفض تماما هذا النشاط الذي اعتبره تدخلا في شئوننا الداخلية، ويعلق على حوار جينا لندن مديرة المعهد الجمهوري لـ«نهضة مصر» الذي قالت فيه ان من حق معهدها العمل في مصر بدون تصريح مسبق، ويقول بأنه لا اتفاق بين مصر وأمريكا على هذه التحركات المرفوضة، البيان الرسمي كان يعلق على حملة «نهضة مصر» بالاسم ووكالات الانباء العربية والعالمية نشرت وقائع الأزمة التي كشفت عنها «نهضة مصر» بالاسم، ومع ذلك خرجت صحف «قومية» تنسب لنفسها الفضل، وتقول انها نجحت في حماية الإرادة المصرية والقرار المصري!».

والى جريدة «روزاليوسف» يوم الاربعاء وقيام زميلنا بـ«الاهرام» طارق حسن في عموده اليومي ـ اجتهاد ـ بمهاجمة الصحف الناصرية والناصريين الذين يعيدون نشر ما في الصحف الأمريكية والاسرائيلية ضد النظام واتهمها طارق باتهامات عديدة، قال:

«هناك صحف تسهل لأمريكا واسرائيل مهمة اختراق الرأي العام والعقل المصري، هذه الصحف تصدر أسبوعيا بعناوين رئيسية ذات ألوان صارخة مأخوذة من تقارير صحفية أمريكية واسرائيلية تتناول الشأن الداخلي المصري بشخوصه وتياراته وتفاعلاته وتطوراته، ان بعض التقارير الأمريكية تأخذ ما تنشره العربي والكرامة و«الدستور»، وما تقوله بعض القطاعات الناصرية والقومية الماركسية والاخوانية التي تتستر وراء لافتات منظمات المجتمع المدني والأخرى النقابية لتحاكم به الأوضاع المصرية ثم تعود هذه الصحف ومعها المنظمات والجمعيات المساندة لتنقله من مجاله الأمريكي لتعارض به نظام الحكم بوصفه حكماً أمريكيا، ومن ثم اسرائيليا؟! ما يحتاج الى تفسير ايضا هو أن من يقومون بهذه اللعبة هم أنفسهم من يقولون انهم الأشد عداوة لأمريكا واسرائيل!!».

والى الغد في نفس اليوم ـ الاربعاء ـ التي تصدرها مجموعة أيمن نور، وخفيف الظل وعضو الهيئة العليا للحزب عبدالرحمن الغمراوي وقوله في بابه ـ فضفضة ـ «رئيس تحرير جريدة «المساء»:

اسمه «خالد إمام» كتب يقول ان قنوات التليفزيون الفضائية والصحف الصفراء «والصفراء هنا هي غير الصحف القومية» تدعي ان هناك اضطهادا واضحا للمعارضين وانهم يعاملون بتجاوز وبأساليب قمعية ووحشية، ويتساءل هذا المدعو ان ذلك لا يحدث وأن الحكومة حكيمة عاقلة!! وترعاهم وكأنه «اتعمى» ومش شايف اللي حصل، القنوات الفضائية اللي بيتكلم عنها افندينا عرضت هذا القمع وهذه الوحشية هو ناقص ايه يا اخي ان واحد مواطن مصري يضرب بالحذاء!! ومن مين؟!! من اللي مفروض عليهم يحموه!!، والنبي يا ابني «اتلهى» وروح العب بعيد!! العب بجريدتك الملاكي واعمل بيها مراكب أو صواريخ!! اتلهى واسكت لحسن الروائح فاحت وأصبحت حاجة تقرف!! تريد ان تخفي الشمس بكفك حقيقي حاجة تقرف ياراجل «ولا بلاش كلمة راجل دي لحسن تزعل كل تليفزيونات العالم سجلت ما حدث وانت بتستغبي الشعب المصري على انهم لا يشاهدن القنوات الفضائية ياسيدي هناك «أطباق» على المقاهي اللي مليانة بالشباب المتعطل، حتضحك على مين ياسيد خالد عيب!! سيد قراره».

وآخر فقرة في هذه القضية ستكون لاستاذنا محمد حسنين هيكل وخطاب التهنئة الذي ارسله الى كامل توفيق دياب رئيس مجلس ادارة جريدة «المصري اليوم» وشقيقه صلاح دياب عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، وهما من المساهمين في الجريدة بمناسبة اتمامها يوم الخميس عامها الثاني وقال هيكل في خطابه:

«الى الصديقين الكريمين «كامل دياب» و«صلاح دياب»، في العام الماضي أبديت رأيا في تجربة «المصري اليوم» وكانت خشيتي بعدما أبديت ان أكون تسرعت، ففي مشروعاتنا العربية ظاهرة تثير القلق، ذلك ان الاحلام والخطط تبدأ عندنا والهمة عالية، وتعجبها البدايات فترضى ثم إذا بها بعد ارضاء تتكاسل ثم إذا هي بعد تكاسل تتنازل، سواء اقرت أو أنكرت وذلك عكس ما يحدث في العالم المتقدم، إذ تنمو التجارب مع الأيام ولا تكتفي وتتسع بالطموح لأنها تسابق نفسها كل ساعة وتلاحق زمانها دون فجوة! ومن حسن الحظ ان «المصري اليوم» هذا العام الفائت استطاعت ان تتجاوز ماهو غالب في بيئتها وتتقارب مع ماهو مشهود في عالمها، فنحن هنا أمام محاولة صحفية يقوم عليها جيل جديد من شباب المهنة، عرفوا ان الجريدة عند الاساس خبر، وتحليل، وتعليق، وقدر من المعارف والثقافات يكسو مساحة من مرارة الواقع ـ سياسية واجتماعية ـ بغطاء من حلاوة السكر تجعل الطعم مقبولا، والبلع ممكنا، دون أن تكون من ذلك خديعة للقارىء او تزييف الوعي، هل لي ان اقدم لكما تهنئة بعام جديد وهل لي ان أوجه من خلالكما تحية تقدير الى الاستاذ «مجدي الجلاد»، رئيس التحرير ومعه هذه الصحبة من مديري التحرير الصحافي والفني، ومن المحررين والمخبرين الصحافيين والمعلقين كتاب الأعمدة شهادة من رجل يعرف كم هو حجم الجهد الانساني اللازم لصحيفة يومية تخرج لطلابها كل صباح بعد تعامل عنيد وعنيف مع واقع الحال في ملاحقة الأحداث، رغم محاولات التعتيم عليها، وفي طلب الاحاطة بالقضايا، رغم جهود مبذولة لطمس ملامحها، وفي متابعة المقاصد والمعاني، رغم غموض مقصود عند عرضها، ثم في الحرص على الدقة وسط ركام الفوضي وفي حرية الرأي مع القبول بتكاليفها.

كان عاما من الجهد يستحق الاهتمام ويستوجب الاحترام وكل املي أن يتواصل فكر التقدم وأن ينزاح ركام التخلف».

وفي الحقيقة فان ما ذكره هيكل في رسالته صحيح تماما ويكفي ان نعرف ان المحرر الاقتصادي لجريدة زميلنا ماجد علي احتج على قرار لنائب رئيس مجلس الادارة صديقنا هشام قاسم، وزميلنا وصديقنا مجدي الجلاد رئيس التحرير التنفيذي بإحالته للتحقيق في واقعة معينة، واعتصم في مكتبه، وصرفت الجريدة له مرتبه، وأخذت تنشر يوميا عن اعتصامه والمفاوضات التي تجريها معه نقابة الصحافيين ومجيء الشرطة لسؤاله الى ان انهى الاعتصام وغادر مكتبه ومقر الجريدة.

وهو عمل مهني وشفاف وراق من طراز رفيع ولا أريد الاستطراد اكثر حتى لا يحسب على المديح لأنني من كتاب الجريدة، التي لم تمتد يد الى كلمة مما اكتب، وهي تذكرني بـ«القدس العربي» ومستواها المهني الرفيع وشفافيتها المطلقة، للدرجة التي تنشر فيها كل هجوم عليها وعلى رئيس تحريرها حتى وان كان شخصيا، وحرصنا على عدم اخفاء أي نقد او شتائم ضدنا تنشرها الصحف المصرية، ولن أسترسل لاحرم عبدالباري عطوان من المزيد لانه لم يوافق على طلبات طلبتها وهكذا واحدة بواحدة وعطوان الأظلم.

طلعت وعز

والى معركة عضوي مجلس الشعب طلعت السادات وأحمد عز وقول زميلتنا وصديقنا بـ«الاخبار» نعم الباز في مقالها بـ«الوفد» يوم الاربعاء في مخاطبة طلعت:

«وزفت حذاءك ياعم طلعت أقلام أصحاب المناصب المعنية والخائفين على الكراسي في الصحف الحكومية ودبجت المقالات للهجوم عليك متناسين تماما القضية الاصلية وهي قضية التربح ويكتبون آراء جهابذة المجتمع والساقطين في بئر غسل المخ السريع، والرأي منصب على رأيهم في الحذاء تحت القبة!! ولكن لم يسألوا لماذا رفع الحذاء لو كان قد رفع؟! لماذا لم يسألوهم عن التربح تحت القبة؟ لماذا لم يسألوهم عن معركة البناء التي اصبحت معركة هدم؟ ليس لي ان أحاسب السيد أحمد عز لأنه افراز عصر كامل برمته فليس و المتربح الوحيد لو كان قد تربح ـ لأن التربح اصبح له اسم جديد هو الشطارة والاقتصاد النشط والدخول في العولمة وكيف يصبح الفلاح صاحب املاك وكيف يصبح الشاب بين يوم وليلة مليونيرا ولو انها كلمة فقيرة وتصحيحها ملياردير؟ لم يسأل احد من الكتاب نفسه لماذا يفقد طلعت السادات اعصابه لهذه الدرجة؟ لقد تناسى كبار صغار الكتاب الخائفون على كراسيهم».

ولم يكن ممكنا ان تخاطب نعم الباز طلعت ولا يرد عليها تحية بمثلها، إذ قال في نفس اليوم في حديث نشرته «الغد» له وأجراه معه زميلنا ابراهيم هدهود:

«■ الجزمة أنا بخلعها طبيعي، لأني راجل عندي السكر وكل اللي قلته لأحمد عز «جزمتي أنظف منك» ودا لما الشتيمة اشتغلت، أرد عليه أقول له ايه، أحمد عز يجب ان يقام عليه الحد، هناك سرقة، مصر بتتسرق والقانون أعطانا الحق في مساءلته.

■ قلت للاخ أحمد يا أخ أحمد واحد في سنك إزاي يعمل في ست سنوات 40 مليار جنيه، انت المفروض «يجبوك» وزير اقتصاد لكن انت يا عم أحمد بتعمل لنفسك وسايبين البلد مش لاقية تأكل، الكلام ماعجبهوش فكان ما كان.

■ قال انا كنت باشتغل وانا طالب في الجامعة وانظروا الى آبائي وأجدادي «آباء مين وأجداد مين ياعم» هو «عز الدين أيبك» يقرب لك ايه؟!!

■ هو شتم جدي أولا محمد محمد السادات الراحل الطيب وأولاده مقدمين بلاغ للنائب العام ضد أحمد عز.

■ شتموه هو والمجموعة اللي معاه بألفاظ كثيرة وكلام متطاير انت بتتخانق مع طلعت مال جد طلعت مال عم طلعت مال ابو طلعت، مال مؤسس الحزب الوطني، كل الاعضاء الموجودين سامعين وشاهدين.

وهناك المضبطة وشريط الفيديو سيؤكد كل كلمة قولتها، اما الرئيس فدمه في رقبة شعب مصر، والسباب التي توجه له من واحد يقال انه في الحزب الوطني، يجب ان يتصدى له الحزب الوطني.

دا أنا لما قلت له صناعة الحديد والصلب هذه هي التي ضيع الرئيس عبدالناصر والرئيس السادات عمرهما علشانها وأنت جيت «خدتها» على الجاهز، قال لي الرئيس عبدالناصر مين السادات، مين، وقال انتم عايزين ايه «أحمد عز باع لأحمد عز» أنت عايز ايه. وأنا واثق ان الرئيس مبارك هياخد حق محمد السادات، علشان ده ميرضيش ربنا. كمال الشاذلي أنا سألته سؤالا، قلت له انت مش قعدت امين تنظيم اربعين سنة، قال لي آه، قلت له: بذمتك عملت صفقة زي الصفقات دية، قال لي وحياة أولادي ولا الأرقام ديه اعرف عنها أي حاجة ولا أسمع عنها حاجة، دا اللي مثلي عضو لا شاف ولا سمع عن الحاجات ديه أبدا.

■ أنا ياما اختلفت مع كمال الشاذلي وياما وقفت قصاد كمال الشاذلي لكنه كان يحترم نفسه كان راجل محترم، راجل متمرس عارف يعني ايه سياسة مش أهوج يلطش ويشتم وماسك عصا ولا سيف المعز، مين اللي يخلي أحمد عز اللي مايزدش طوله عن 120 سم يقول لطلعت السادات مالكش حل غير القتل، جاب القوة دي من أين، من أين له هذه القوة التي يعطي من خلالها توجيهات للصحافة القومية بهجوم على طلعت السادات رغم ان ما ليش مصلحة ابدا اصل هو وصل لمرحلة عالية، دا بيكون لوبي له داخل المجلس من اعضاء الحزب الوطني «بيصرف عليهم» مستقطب ناس.

عنده طموحات وقد يكون غير مقتنع بجمال مبارك، شايف ان هو أحسن منه، ماهو واد معاه 40 مليار ومرتبط مع اعضاء مجلسي الشعب والشوري والمحليات وهو أمين التنظيم، وهو اللي بيعين، شال ناس وجاب ناس على مزاجه، انت متوقع منه ايه، وهو ممكن في لحظة يقولك أنا وكل الأمور وراه».

وبالنسبة لتغطيات الصحف، فقد تناثرت اخبار عن محاولات للصلح وواصلت الصحف الحكومية التزام الصمت باستثناء خبر صغير عن تقديم هاني سري الدين رئيس هيئة سوق المال أي رئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحي سرور، ما يفيد ان تعاملات احمد عز في البورصة سليمة، اما الشيء الملفت امس فهو ما جاء في بيان مجلس الوزراء عن اجتماعه يوم الاربعاء بخصوص هذه الواقعة وهو:

«صرح د. مجدي راضي المتحدث باسم مجلس الوزراء بأن المجلس أعرب عن اسفه لما شهدته ساحة مجلس الشعب من تصرفات غير مسئولة خلال الاسب